**مواطنون دون حقوق وحريات في العالم الحقيقي والافتراضي**

**أو**

**كالمستجير من الرمضاء بالنار.**

**أو**

**دولة فيسبوك.. حاكم اوحد ومواطنون معظمهم دون حقوق.**

**أو**

 **في التزاحم بين الأهم والمهم**

مرة أخرى وفي خضم تسارع الحياة ودورانها، ووسط التنافس بين الامور الحياتية والتطورات اليومية ووفق معادلة "التزاحم الدائم بين المهم والأهم " يتراجع المهم طوعاً ويخلي الساحة للأهم ، واذا كان الأمر كذلك في أوقات الرخاء والرفاه والهدوء فكم بالحري في زمن الطوارئ والازمات، التي يتحول فيها الأهم احياناً الى" الحاجة الوحيدة والمطلب الحصري"، اما الأمور الأُخرى فيمكنها بل عليها الانتظار حتى تزول الطامة، ما يعني ان اموراً كثيرة قد تكون من الاهمية القصوى بمكان قد تغيب عنا او ان تمر في أيام الأزمات مر الكرام ، وهي نفسها التي كانت ستقيم الدنيا ولا تقعدها في الحالات والأيام الطبيعية.

هكذا كان الحال إبان ازمة الكورونا فقد تكررت الأحداث الهامة التي مرت مر الكرام ومنها تقييد الحريات وغيرها" فالسعي الى مجرد الحياة يلغي احياناً البحث عن جودة الحياة"، وهذا طبيعي للغاية، كما ان " الحفاظ على قدسية الخصوصية ينسحب ويتراجع أمام الخطر الذي يداهم الجميع ويهدد حياتهم"، وهكذا كان، فقضية الخصوصية المعلوماتية والسيطرة التكنولوجية والاحتكارية للشركات التكنولوجية الكبرى تراجعت أهميتها في الأشهر الأخيرة ولم تحظ باهتمام وسائل الاعلام التي كرست صفحاتها وموجاتها وانترنتها للكورونا، وإلا كيف نفسر الصمت الذي شهدته إسرائيل والشرق الاوسط إزاء قضية الخلاف بين الحكومة الاسترالية وشركة فيسبوك العالمية الكبرى والتي يضاهي رأسمالها ميزانية دولة متوسطة الحجم والتعداد السكاني .

صراع التوازن الأزلي بين الاهم والمهم تجلى في القضية سابقة الذكر التي غابت عن الاهتمام رغم ما تحمله من معانٍ ومن أهمية للعالم عامة ولمواطني الدول الفقيرة اقتصادياً او التي لا تنتهج الديمقراطية وحقوق الانسان نهج حياة او دول العالم الثالث المستهلكة للتكنولوجيا المستسلمة لها ولتجديداتها وقيودها، خاصة وانها قضية قوامها " وجود دولة عظمى جديدة هي دولة فيسبوك" التي لا تكتفي بالاطلاع على خصوصيات المشتركين فيها واستخدام مخزون المعلومات الذي يوفرونه من خلال رسائلهم ومتابعاتهم ، لجني الأرباح الطائلة وتسويق منتجاتها ومنتجات غيرها بل ربما لبيعها لمعلنين عبر تحليلها لفهم اهتمامات كل منا الاستهلاكية والشرائية وغيرها ، بل تصل حد الاطلاع التام ودون حواجز او فلاتر على خصوصيات "مواطنيها" دون استئذان او سؤال والحد من حرياتهم عبر حرمانهم حق التعبير عن الراي ونشر مواقفهم خاصة اذا كانت هذه المواقف " تثير غضب دول ما قوية" على فيسبوك نفسها كما حصل عام 2016 بعد لقاء مع وزيرة القضاء آنذاك اييلت شاكيد ، حين قامت شركة "فيسبوك" بحذف [95 بالمئة من](https://www.alaraby.co.uk/medianews/2016/9/12/%D9%85%D9%88%D8%A7%D9%82%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%88%D8%A7%D8%B5%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AC%D8%AA%D9%85%D8%A7%D8%B9%D9%8A-%D8%AA%D8%B3%D8%AA%D8%AC%D9%8A%D8%A8-%D9%84%D8%B7%D9%84%D8%A8%D8%A7%D8%AA-%D8%A5%D8%B3%D8%B1%D8%A7%D8%A6%D9%8A%D9%84-%D8%A8%D9%85%D8%AD%D9%88-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AD%D8%B1%D9%8A%D8%B6)  منشورات على شبكة التواصل الاجتماعي اعتبرتها اسرائيل تشكل "دعمًا للإرهاب وتحريضًا على العنف".

ما سبق ينطبق على تعامل فيسبوك مع الدول والهيئات والجهات القوية اقتصادياً وسياسياً ومنها استراليا التي وقفت بصمود امام فيسبوك وغوغل مطالبة اياهما بدفع عائدات مالية لشركات وهيئات إخبارية وصحفية اعتادت فيسبوك وغوغل استخدام منتجاتها الإعلامية والصحفية دون مقابل ونشرها على منصاتهما الإخبارية، دون مقابل ودون موافقة أصحاب هذه المواد الإخبارية وحتى دون الرجوع إليهم، وربما دون ذكر مصادر الأخبار ، وجوبه الطلب الأسترالي بمعارضة فيسبوك الأمر بشدة، وردا على ذلك قامت بحظر مضامين إخبارية كثيرة وقد توقف العمل على صفحات رسمية عدة عبر فيسبوك في البلاد، بينها تلك التابعة لهيئات الطوارئ، ما أثار موجة تنديد، كما هددت غوغل أيضا بتعليق محركها للبحث في أستراليا قبل أن تتراجع بقبولها دفع "مبالغ ملحوظة" في مقابل استخدام مضامين من مجموعة "نيوز كورب" للإعلام التي يملكها روبيرت ميردوك، ولكن بعد أيام من الخلافات، أعلنت شركة فيسبوك، أنها تعتزم اعادة صفحات الأخبار الأسترالية في الأيام القليلة المقبلة بعد التوصل لاتفاق مع الحكومة لتعديل قانون كان سيجبرها على الدفع لشركات الإعلام مقابل المحتوى الإخباري.

هذا ما حصل في استراليا الدولة العظمى من حيث المساحة والقوية اقتصادياً وقضائياً بحكم كونها دولة ديمقراطية تهتم بمصالح مواطنيها فرداً فرداً وتعمل لصيانة حقوق شركاتها العامة والخاصة، وبالتالي جاءت النتيجة إيجابية للجميع، ما يؤكد ان " دولة فيسبوك" ليست تلك الدولة غير القابلة للمنافسة او المواجهة لكن مواجهتها تتطلب قوة سياسية واقتصادية ونظاماً ديمقراطياً يهمه حرية مواطنيه وصحتهم ويقدس حق تعبيرهم عن رأيهم، إضافة الى جهاز قضائي قوي وفوق كل ذلك تتطلب مواطنين يدركون حقوقهم حق الادراك ويؤمنون ان دولتهم تقدس حقوقهم وان حكامهم لن يسمحوا لدولة فيسبوك وحاكمها الأَوحد ان يخترق خصوصياتهم وان يستخدم معطياتهم ومنشوراتهم للمس بهم شخصياً وربما المس بحياتهم وملاحقتهم، وهذا ما لا يحدث في الدول الفقيرة من جهة والدول غير الديمقراطية من جهة أخرى في دول الشرق الأوسط خاصة والعالم عامة حيث اشارت الدراسات فيها إن شركة فيسبوك تُضطر للالتزام بسياساتٍ تفرضها عليها بعض الحكومات مقابل السماح لها بتقديم خدماتها داخل حدود بلدانها، الأمر الذي يُهدد سلامة وأمن النشطاء والمعارضين ويُعرض حقوقهم في حريات الرأي والتعبير والفكر السياسي للخطر.

وبالتالي أصبحت فيسبوك "دولة" لا حدود لها ولا ضوابط واضحة ومنصة إعلامية ووسيلة تواصل اجتماعي تُضْمَنُ فيها الحقوق فقط لذوي الشأن والقوة ولمواطني الدول القوية سياسياً او لمواطني الدول الديمقراطية الذين تجئ حكوماتهم لضمان حرياتهم وليس قمعها، اما الفقراء والضعفاء ومن يعيشون في دول تحدد حكوماتها حريات مواطنيها وفق مصالحها واهوائها وتجيز ما يمجدها وتحظر ما تراه انه يهدد بقاءها وسطوتها، فإنهم في دولة فيسبوك الافتراضية رعايا بل حقوق ولا حماية ليضاف هذا الى كونهم لا حول لهم ولا قوة ولا حقوق في دولهم الحقيقية والجغرافية ، في حالة تحول فيها نصير الفقراء ومن جاء ليضمن لهم التواصل الاجتماعي الحر والمباشر وغير المحدود الى " حسيب ورقيب" يخترق خصوصياتهم وينتهك حقوقهم بل تحول الى معين لحكومات ضد شعوبها ومواطنيها ومساعد لحكومات قوية تقمع خصوماً مضطهدين وتصفهم بالإرهاب والتحريض، خاصة في دول تهتم بمصالح وحقوق وبقاء حكامها وسلاطينها على حساب حقوق وحريات مواطنيها، وتعتبر اختراق خصوصياتهم تصرفاً شرعياً ومُسَوَغاً ومقبولا ونهجاً يومياً ما دام يصب في مصلحة بقاء الحكام، ما يعني ان يتحول العالم في عرف دولة فيسبوك الى عالمين: أولهما قوي ومنتج يشمل الدول الاوروبية كلها والولايات المتحدة والدول القوية سياسياً واقتصادياً مثل استراليا وإسرائيل ، حقوقه الديمقراطية والاقتصادية والحياتية والأدبية والإبداعية وامكانياته للتعبير عن الرأي مُصانَةٌ ومحفوظة من قبل الحكومات ، وثانيهما عالم يشمل دول الشرق الاوسط ودول العالم الثالث والدول الدكتاتورية وغير الديمقراطية حتى لو كانت غنية، يكون مواطنوها مجرد مستهلكين سلبيين وغير فاعلين لخدمات فيسبوك وغوغل وغيرها يقبلون قيودها وقوانينها كما يقبلون ان تكون منصة لحكوماتهم تستخدمها ضدهم، وتستغلها لمواصلة وتعميق قمعهم.

تراكم الثروة في قطب واحد من المجتمع يعني في نفس الوقت تراكم الفقر والبؤس في القطب الآخر.. هذا ما قاله كارل ماركس وهذا ما يؤكده تصرف شركة فيسبوك فهي وخلافاً لتصريحات مؤسسيها وأصحابها في بداية عهدها حول كونها جاءت لتكون" وسيلة للتواصل الاجتماعي" تخدم المواطن العادي وتمنحه حريات وامكانيات حرمه منها حكامها وسياسيوها عمداً، تحولت بفعل تراكم ثروتها وتعاظم نفوذها ورغبتها في محاباة الدول الكبرى والقوية لضمان استمرار أرباحها الاقتصادية الى منصة تضمن قوة إضافية للأقوياء ونفوذاً اضافياً لأصحاب النفوذ وأصحاب رؤوس الأموال على حساب الضعفاء والمقهورين الذين وبعد سنوات قليلة "نَعِموا" فيها بهواء ونسيم عليل من "حريات التواصل الاجتماعي" عادوا الى "مكانهم الطبيعي" في عرف فيسبوك كمواطنين في دول لا تستطيع مواجهة عمالقة التكنولوجيا او انها لا تريد ذلك ، ما يعني ان أفكار الطبقة الحاكمة والقوية هي أيضا، في جميع الأوقات، الأفكار المهيمنة على الشعوب الفقيرة وهذا هو الدليل على ان أي فئة تطمح إلى الهيمنة يجب عليها أولا التمكن من السلطة السياسية لتمثل بدورها مصالحها الخاصة كأنها المصلحة العامة ، أي ان تكون لها حرية الاختيار والانتخاب والتعبير وان تصبح هي صاحبة القول الفصل في اختيار الحكام وتحديد سياساتهم ،فالعدل الاجتماعي لا يتمّ إلا إذا كان إزاء الحاكم محكوم واعٍ يردعه عبر حقه الديمقراطي في الانتخاب واختيار الحاكم واستبدال الظالم ويؤمن حقاً ان القانون ليس دائماً وعاء للعدل والحق بل انه في شرقنا وفي العالم الثالث وغير الديمقراطي والدول "الديمقراطية اسما فقط" وعاء لرغبة الحاكم ، أو بدلة يفصلها على قياسه ، خاصة اذا كان الحاكم لا يريد من المفكر خاصة والمواطن عامة تفكيره الحر بل تفكيره الموالي.

الاحتكار المعلوماتي الذي يتجلى في الشركات الكبرى وخاصة فيسبوك وفروعها وغوغل وما ينضوي تحت جناحيها، هو الرأسمالية الجديدة والحديثة وليس النفط او المناجم بل انه الرأسمالية الأسوأ التي لا تقتصر على السيطرة العسكرية الاقتصادية والمالية بل تصل حد الاحتكار الفكري والسيطرة المعلوماتية والمعرفية وتحديد الحريات ورسم معالمها والأخطر من ذلك انها استعمار فكري وتكنولوجي يدفع ثمنه خاصة مواطنو الدول الفقيرة( نسبة كبيرة منهم تستخدم وسائل التواصل الاجتماعي بوتيرة تزيد بكثيرعن الدول الغنية) والذين يخضعون قبل غيرهم الى احكام معادلة التوازن بين الأهم والمهم ولكنها تكون في حالة ضعفهم وانعدام قوتهم او حولهم وضآلة امكانياتهم معادلة مقلوبة يتنازلون فيها عنوة عن الأهم وهو الحريات والخصوصيات وحرية التعبير عن الرأي والابداع الفكري مقابل المهم ، ظاهرياً ، وهو استمرار استخدام منصات التواصل الاجتماعي والعالم الافتراضي على اختلاف مسمياتها وفي حالة من الهروب من الواقع Escapism ، دون ان يدركوا انهم مواطنون دون حقوق وحريات في العالم الحقيقي وفي نفس الوقت "مواطنون" دون حقوق في العالم الافتراضي وهم في ذلك كالمستجير من الرمضاء بالنار.

.